الخميس ١٩ أيار/مايو ٢٠٢٣ م ٢٨ نيسان/أبريل ٢٢٨٤ ه
السنة ٨ العدد ٢٢٨٤ (٢٢٨٤ في الترقيم المتسلسل)
الرئيس المؤسس: عبد الرحيم الكرمي
رئيس التحرير: سلمى الكرمي
المدير العام: عبد الرحيم الكرمي
الإدارة والتحرير: شارع الجمهورية، مبنى رقم ٨، الطابق الثالث
هاتف: 5593062 (٠٤٦) | فاكس: 5593063 (٠٤٦)
البريد الإلكتروني: info@alkarmi-press.com
الموقع الإلكتروني: www.alkarmi-press.com
توزيع: 8300287
الاشتراك السنوي: ٣٦٠ دينارًا
ردمد: 3532127
الإعلانات: 5593062 (٠٤٦)
الطباعة: مطابع الكرمي الحديثة، المنطقة الصناعية الشرقية، شارع الثامن، ص.ب 658 (٠٤٦)

مجلس الشيوخ يقر قانون الإيجارات بعد جلسة ماراثونية استمرت 14 ساعة

الأغلبية تمرر القانون بـ 41 صوتا مقابل 27 وامتناع 3 عن التصويت

مراسلنا في الشيوخ

القاهرة – 18 أيار/مايو: أقر مجلس الشيوخ في جلسة ماراثونية امتدت من الساعة العاشرة صباح الثلاثاء حتى الثانية فجر الأربعاء قانون الإيجارات الجديد، بعد مناقشة استغرقت 14 ساعة و37 دقيقة. وصوت لصالح القانون 41 عضوا، بينما عارضه 27، وامتنع 3 عن التصويت. ويأتي القانون بعد سنوات من الجدل بين ملاك العقارات والمستأجرين، وبعد تعديلات متتالية على مشروع الحكومة الأصلي.

وينص القانون على تحرير العقود تدريجيا خلال خمس سنوات، مع تحديد سقف سنوي لزيادة الإيجار لا يتجاوز 7 في المئة في المناطق الحضرية و5 في المئة في المدن الصغيرة والقرى. كما يمنح المستأجر القديم حق البقاء في الوحدة مدى الحياة، شريطة سداد الإيجار في موعده وعدم التأخر أكثر من ثلاثة أشهر متتالية. ويلغي القانون أيضا ما يعرف بـ«الخلو» في العقود الجديدة، وهو المبلغ الذي كان يدفعه المستأجر الجديد للمالك أو للمستأجر السابق.

وقال رئيس لجنة الإسكان والمرافق العامة في المجلس، السيد عادل منصور الدهشان، في كلمته الختامية: «لم نكتب قانونا يرضي الجميع، لأن القانون الذي يرضي الجميع عادة ما يكون قانونا لا يحل شيئا. حاولنا أن نحمي الأسرة التي تسكن بيتا ورثته عن أبيها، وأن نحمي في الوقت نفسه الشاب الذي يريد أن يتزوج ويجد شقة بإيجار معقول». وأضاف أن اللجنة استمعت إلى 63 جهة ومنظمة قبل إعداد التقرير النهائي.

في المقابل، انسحب ممثلو نقابة المحامين بالملكية من الجلسة احتجاجا على ما وصفوه بـ«تجاهل كامل» لمقترحاتهم بشأن تسوية المنازعات. وقالت النقيبة السابقة للنقابة، السيدة رنا فريد الشامي، في بيان صحفي: «كنا نريد محاكم متخصصة وإجراءات سريعة، فخرجنا بقانون يعد بالسرعة ولا يوفرها». وأكدت أن النقابة ستطعن على بعض مواده أمام المحكمة الدستورية العليا.

وتضمن القانون في صيغته النهائية تعديلا مفاجئا في اللحظات الأخيرة، تقدم به النائب عن الدائرة الثالثة في مدينة الزيتونة، السيد فراس عبد الكريم البرقاوي، ويقضي بإعفاء المستأجرين الذين تجاوز عمرهم 70 عاما من الزيادات السنوية. وصوت لصالح التعديل 39 عضوا، وامتنع 5، وسط تصفيق حار من أعضاء المعارضة. وقال البرقاوي في تصريح للصحفيين: «هؤلاء آباء وأمهات بنوا حياتهم في هذه الأحياء، ولا يجوز أن يطردوا في شيخوختهم لأن السوق قرر ذلك».

ويدخل القانون حيز التنفيذ بعد 90 يوما من نشره في الجريدة الرسمية، على أن تبدأ المرحلة الانتقالية في 1 تشرين الأول/أكتوبر المقبل. وتشكل الحكومة لجنة فنية برئاسة وكيل وزارة الإسكان، السيدة هالة نبيل الزعفراني، لوضع اللائحة التنفيذية خلال 60 يوما. ومن المقرر أن تعقد اللجنة أول اجتماع لها في 3 حزيران/يونيو 2026، بحضور ممثلين عن المستأجرين والملاك والمجتمع المدني.

مجلس الشيوخ يقر قانون الإيجارات بعد جلسة ماراثونية

الأغلبية تمرر القانون بـ 41 صوتا مقابل 27 وامتناع 3 عن التصويت

مراسلنا في الشيوخ

القاهرة – 18 أيار/مايو: أقر مجلس الشيوخ في جلسة ماراثونية امتدت من الساعة العاشرة صباح الثلاثاء حتى الثانية فجر الأربعاء قانون الإيجارات الجديد، بعد مناقشة استغرقت 14 ساعة و37 دقيقة. وصوت لصالح القانون 41 عضوا، بينما عارضه 27، وامتنع 3 عن التصويت. ويأتي القانون بعد سنوات من الجدل بين ملاك العقارات والمستأجرين، وبعد تعديلات متتالية على مشروع الحكومة الأصلي.

وينص القانون على تحرير العقود تدريجيا خلال خمس سنوات، مع تحديد سقف سنوي لزيادة الإيجار لا يتجاوز 7 في المئة في المناطق الحضرية و5 في المئة في المدن الصغيرة والقرى. كما يمنح المستأجر القديم حق البقاء في الوحدة مدى الحياة، شريطة سداد الإيجار في موعده وعدم التأخر أكثر من ثلاثة أشهر متتالية. ويلغي القانون أيضا ما يعرف بـ«الخلو» في العقود الجديدة، وهو المبلغ الذي كان يدفعه المستأجر الجديد للمالك أو للمستأجر السابق.

وقال رئيس لجنة الإسكان والمرافق العامة في المجلس، السيد عادل منصور الدهشان، في كلمته الختامية: «لم نكتب قانونا يرضي الجميع، لأن القانون الذي يرضي الجميع عادة ما يكون قانونا لا يحل شيئا. حاولنا أن نحمي في الوقت نفسه الشاب الذي يريد أن يتزوج ويجد شقة بإيجار معقول». وأضاف أن اللجنة استمعت إلى 63 جهة ومنظمة قبل إعداد التقرير النهائي.

في المقابل، انسحب ممثلو نقابة المحامين بالملكية من الجلسة احتجاجا على ما وصفوه بـ«تجاهل كامل» لمقترحاتهم بشأن تسوية المنازعات. وقالت النقيبة السابقة للنقابة، السيدة رنا فريد الشامي، في بيان صحفي: «كنا نريد محاكم متخصصة وإجراءات سريعة، فخرجنا بقانون يعد بالسرعة ولا يوفرها». وأكدت أن النقابة ستطعن على بعض مواده أمام المحكمة الدستورية العليا.

وتضمن القانون في صيغته النهائية تعديلا مفاجئا في اللحظات الأخيرة، تقدم به النائب عن الدائرة الثالثة في مدينة الزيتونة، السيد فراس عبد الكريم البرقاوي، ويقضي بإعفاء المستأجرين الذين تجاوز عمرهم 70 عاما من الزيادات السنوية. وصوت لصالح التعديل 39 عضوا، وامتنع 5، وسط تصفيق حار من أعضاء المعارضة. وقال البرقاوي في تصريح للصحفيين: «هؤلاء آباء وأمهات بنوا حياتهم في هذه الأحياء، ولا يجوز أن يطردوا في شيخوختهم لأن السوق قرر ذلك».

ويدخل القانون حيز التنفيذ بعد 90 يوما من نشره في الجريدة الرسمية، على أن تبدأ المرحلة الانتقالية في 1 تشرين الأول/أكتوبر المقبل. وتشكل الحكومة لجنة فنية برئاسة وكيل وزارة الإسكان، السيدة هالة نبيل الزعفراني، لوضع اللائحة التنفيذية خلال 60 يوما. ومن المقرر أن تعقد اللجنة أول اجتماع لها في 3 حزيران/يونيو 2026، بحضور ممثلين عن المستأجرين والملاك والمجتمع المدني.

مجلس الشيوخ يقر قانون الإيجارات بعد جلسة ماراثونية استمرت 14 ساعة

الأغلبية تمرر القانون بـ 41 صوتا مقابل 27 وامتناع 3 عن التصويت

مراسلنا في الشيوخ

القاهرة – 18 أيار/مايو: أقر مجلس الشيوخ في جلسة ماراثونية امتدت من الساعة العاشرة صباح الثلاثاء حتى الثانية فجر الأربعاء قانون الإيجارات الجديد، بعد مناقشة استغرقت 14 ساعة و37 دقيقة. وصوت لصالح القانون 41 عضوا، بينما عارضه 27، وامتنع 3 عن التصويت. ويأتي القانون بعد سنوات من الجدل بين ملاك العقارات والمستأجرين، وبعد تعديلات متتالية على مشروع الحكومة الأصلي.

وينص القانون على تحرير العقود تدريجيا خلال خمس سنوات، مع تحديد سقف سنوي لزيادة الإيجار لا يتجاوز 7 في المئة في المناطق الحضرية و5 في المئة في المدن الصغيرة والقرى. كما يمنح المستأجر القديم حق البقاء في الوحدة مدى الحياة، شريطة سداد الإيجار في موعده وعدم التأخر أكثر من ثلاثة أشهر متتالية. ويلغي القانون أيضا ما يعرف بـ«الخلو» في العقود الجديدة، وهو المبلغ الذي كان يدفعه المستأجر الجديد للمالك أو للمستأجر السابق.

وقال رئيس لجنة الإسكان والمرافق العامة في المجلس، السيد عادل منصور الدهشان، في كلمته الختامية: «لم نكتب قانونا يرضي الجميع، لأن القانون الذي يرضي الجميع عادة ما يكون قانونا لا يحل شيئا. حاولنا أن نحمي في الوقت نفسه الشاب الذي يريد أن يتزوج ويجد شقة بإيجار معقول». وأضاف أن اللجنة استمعت إلى 63 جهة ومنظمة قبل إعداد التقرير النهائي.

في المقابل، انسحب ممثلو نقابة المحامين بالملكية من الجلسة احتجاجا على ما وصفوه بـ«تجاهل كامل» لمقترحاتهم بشأن تسوية المنازعات. وقالت النقيبة السابقة للنقابة، السيدة رنا فريد الشامي، في بيان صحفي: «كنا نريد محاكم متخصصة وإجراءات سريعة، فخرجنا بقانون يعد بالسرعة ولا يوفرها». وأكدت أن النقابة ستطعن على بعض مواده أمام المحكمة الدستورية العليا.

وتضمن القانون في صيغته النهائية تعديلا مفاجئا في اللحظات الأخيرة، تقدم به النائب عن الدائرة الثالثة في مدينة الزيتونة، السيد فراس عبد الكريم البرقاوي، ويقضي بإعفاء المستأجرين الذين تجاوز عمرهم 70 عاما من الزيادات السنوية. وصوت لصالح التعديل 39 عضوا، وامتنع 5، وسط تصفيق حار من أعضاء المعارضة. وقال البرقاوي في تصريح للصحفيين: «هؤلاء آباء وأمهات بنوا حياتهم في هذه الأحياء، ولا يجوز أن يطردوا في شيخوختهم لأن السوق قرر ذلك».

ويدخل القانون حيز التنفيذ بعد 90 يوما من نشره في الجريدة الرسمية، على أن تبدأ المرحلة الانتقالية في 1 تشرين الأول/أكتوبر المقبل. وتشكل الحكومة لجنة فنية برئاسة وكيل وزارة الإسكان، السيدة هالة نبيل الزعفراني، لوضع اللائحة التنفيذية خلال 60 يوما. ومن المقرر أن تعقد اللجنة أول اجتماع لها في 3 حزيران/يونيو 2026، بحضور ممثلين عن المستأجرين والملاك والمجتمع المدني.

مجلس الشيوخ يقر قانون الإيجارات بعد جلسة ماراثونية استمرت 14 ساعة

الأغلبية تمرر القانون بـ 41 صوتا مقابل 27 وامتناع 3 عن التصويت

مراسلنا في الشيوخ

القاهرة – 18 أيار/مايو: أقر مجلس الشيوخ في جلسة ماراثونية امتدت من الساعة العاشرة صباح الثلاثاء حتى الثانية فجر الأربعاء قانون الإيجارات الجديد، بعد مناقشة استغرقت 14 ساعة و37 دقيقة. وصوت لصالح القانون 41 عضوا، بينما عارضه 27، وامتنع 3 عن التصويت. ويأتي القانون بعد سنوات من الجدل بين ملاك العقارات والمستأجرين، وبعد تعديلات متتالية على مشروع الحكومة الأصلي.

وينص القانون على تحرير العقود تدريجيا خلال خمس سنوات، مع تحديد سقف سنوي لزيادة الإيجار لا يتجاوز 7 في المئة في المناطق الحضرية و5 في المئة في المدن الصغيرة والقرى. كما يمنح المستأجر القديم حق البقاء في الوحدة مدى الحياة، شريطة سداد الإيجار في موعده وعدم التأخر أكثر من ثلاثة أشهر متتالية. ويلغي القانون أيضا ما يعرف بـ«الخلو» في العقود الجديدة، وهو المبلغ الذي كان يدفعه المستأجر الجديد للمالك أو للمستأجر السابق.

وقال رئيس لجنة الإسكان والمرافق العامة في المجلس، السيد عادل منصور الدهشان، في كلمته الختامية: «لم نكتب قانونا يرضي الجميع، لأن القانون الذي يرضي الجميع عادة ما يكون قانونا لا يحل شيئا. حاولنا أن نحمي في الوقت نفسه الشاب الذي يريد أن يتزوج ويجد شقة بإيجار معقول». وأضاف أن اللجنة استمعت إلى 63 جهة ومنظمة قبل إعداد التقرير النهائي.

في المقابل، انسحب ممثلو نقابة المحامين بالملكية من الجلسة احتجاجا على ما وصفوه بـ«تجاهل كامل» لمقترحاتهم بشأن تسوية المنازعات. وقالت النقيبة السابقة للنقابة، السيدة رنا فريد الشامي، في بيان صحفي: «كنا نريد محاكم متخصصة وإجراءات سريعة، فخرجنا بقانون يعد بالسرعة ولا يوفرها». وأكدت أن النقابة ستطعن على بعض مواده أمام المحكمة الدستورية العليا.

وتضمن القانون في صيغته النهائية تعديلا مفاجئا في اللحظات الأخيرة، تقدم به النائب عن الدائرة الثالثة في مدينة الزيتونة، السيد فراس عبد الكريم البرقاوي، ويقضي بإعفاء المستأجرين الذين تجاوز عمرهم 70 عاما من الزيادات السنوية. وصوت لصالح التعديل 39 عضوا، وامتنع 5، وسط تصفيق حار من أعضاء المعارضة. وقال البرقاوي في تصريح للصحفيين: «هؤلاء آباء وأمهات بنوا حياتهم في هذه الأحياء، ولا يجوز أن يطردوا في شيخوختهم لأن السوق قرر ذلك».

ويدخل القانون حيز التنفيذ بعد 90 يوما من نشره في الجريدة الرسمية، على أن تبدأ المرحلة الانتقالية في 1 تشرين الأول/أكتوبر المقبل. وتشكل الحكومة لجنة فنية برئاسة وكيل وزارة الإسكان، السيدة هالة نبيل الزعفراني، لوضع اللائحة التنفيذية خلال 60 يوما. ومن المقرر أن تعقد اللجنة أول اجتماع لها في 3 حزيران/يونيو 2026، بحضور ممثلين عن المستأجرين والملاك والمجتمع المدني.

مجلس الشيوخ يقر قانون الإيجارات بعد جلسة ماراثونية استمرت 14 ساعة

الأغلبية تمرر القانون بـ 41 صوتا مقابل 27 وامتناع 3 عن التصويت

مراسلنا في الشيوخ

القاهرة – 18 أيار/مايو: أقر مجلس الشيوخ في جلسة ماراثونية امتدت من الساعة العاشرة صباح الثلاثاء حتى الثانية فجر الأربعاء قانون الإيجارات الجديد، بعد مناقشة استغرقت 14 ساعة و37 دقيقة. وصوت لصالح القانون 41 عضوا، بينما عارضه 27، وامتنع 3 عن التصويت. ويأتي القانون بعد سنوات من الجدل بين ملاك العقارات والمستأجرين، وبعد تعديلات متتالية على مشروع الحكومة الأصلي.

وينص القانون على تحرير العقود تدريجيا خلال خمس سنوات، مع تحديد سقف سنوي لزيادة الإيجار لا يتجاوز 7 في المئة في المناطق الحضرية و5 في المئة في المدن الصغيرة والقرى. كما يمنح المستأجر القديم حق البقاء في الوحدة مدى الحياة، شريطة سداد الإيجار في موعده وعدم التأخر أكثر من ثلاثة أشهر متتالية. ويلغي القانون أيضا ما يعرف بـ«الخلو» في العقود الجديدة، وهو المبلغ الذي كان يدفعه المستأجر الجديد للمالك أو للمستأجر السابق.

وقال رئيس لجنة الإسكان والمرافق العامة في المجلس، السيد عادل منصور الدهشان، في كلمته الختامية: «لم نكتب قانونا يرضي الجميع، لأن القانون الذي يرضي الجميع عادة ما يكون قانونا لا يحل شيئا. حاولنا أن نحمي في الوقت نفسه الشاب الذي يريد أن يتزوج ويجد شقة بإيجار معقول». وأضاف أن اللجنة استمعت إلى 63 جهة ومنظمة قبل إعداد التقرير النهائي.

في المقابل، انسحب ممثلو نقابة المحامين بالملكية من الجلسة احتجاجا على ما وصفوه بـ«تجاهل كامل» لمقترحاتهم بشأن تسوية المنازعات. وقالت النقيبة السابقة للنقابة، السيدة رنا فريد الشامي، في بيان صحفي: «كنا نريد محاكم متخصصة وإجراءات سريعة، فخرجنا بقانون يعد بالسرعة ولا يوفرها». وأكدت أن النقابة ستطعن على بعض مواده أمام المحكمة الدستورية العليا.

وتضمن القانون في صيغته النهائية تعديلا مفاجئا في اللحظات الأخيرة، تقدم به النائب عن الدائرة الثالثة في مدينة الزيتونة، السيد فراس عبد الكريم البرقاوي، ويقضي بإعفاء المستأجرين الذين تجاوز عمرهم 70 عاما من الزيادات السنوية. وصوت لصالح التعديل 39 عضوا، وامتنع 5، وسط تصفيق حار من أعضاء المعارضة. وقال البرقاوي في تصريح للصحفيين: «هؤلاء آباء وأمهات بنوا حياتهم في هذه الأحياء، ولا يجوز أن يطردوا في شيخوختهم لأن السوق قرر ذلك».

ويدخل القانون حيز التنفيذ بعد 90 يوما من نشره في الجريدة الرسمية، على أن تبدأ المرحلة الانتقالية في 1 تشرين الأول/أكتوبر المقبل. وتشكل الحكومة لجنة فنية برئاسة وكيل وزارة الإسكان، السيدة هالة نبيل الزعفراني، لوضع اللائحة التنفيذية خلال 60 يوما. ومن المقرر أن تعقد اللجنة أول اجتماع لها في 3 حزيران/يونيو 2026، بحضور ممثلين عن المستأجرين والملاك والمجتمع المدني.